الإصدار التاسع – العدد الثامن والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2026م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

"المصالح الدولية وتأثيرها على التنمية"

إعداد الباحثة:

خديجة احمد البوحليقة

طالبة دكتوراة في جامعه بيروت العربية

تخصص العلوم السياسية

العام الدراسي: 2025-2026

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار التاسع – العدد الثامن والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2026م
www.ajsp.net

ملخص البحث:

الاقتصاد السياسي لدول الخليج هو نموذجا مختلفا عن بقية الاقتصادات حول العالم، يعتمد على الخصوصية السياسية ووفرة العوائد الريعية التي تحصل على المنطقة من امتلاكها موارد ضخمه، بالاطلاع على التجارب الاقتصادية في هذه الدول الثلاث الا وهي السعودية وقطر والإمارات يتبين أن خطط التنمية ليست فقط في باطنها خطط اقتصادية وانما أكثر من ذلك، بل جزء من إدارة الدولة لضمان بناء الأمان السياسي وتعزيز الانسجام بين مراكز صنع القرار وحماية القرار السياسي من التدخل الخارجي. ومن هذه الفكرة، أصبحت رؤى الخطط الوطنية للتنمية في هذه الدول أدوات استراتيجية تتحرك لإدارة التوجه الاقتصادي الاجتماعي والسياسي للدول، وتوجه المشاريع الكبرى لتحقيق اهداف القيادة والمجتمع على حد سواء.

المصالح السياسية لا تعتبر عائقا وانما نقطة انطلاقه لتطوير مختلف ففي جميع دول العالم ومن ضمنها الدول الثلاث بكافة اشكال النظم السياسية الداخلية للدولة تسعى الى تحقيق اهافها الوطنية داخليا وخارجيا ولا تتهاون في حماية سيادتها وتكون على مدار الساعة متيقظة للحفاظ على بقائها كدول وضمان استقرارها الداخلي والخارجي، وفي اغلب الأحيان تعتبر إطارًا منظمًا يحرك عملية صنع القرار، ويحدد خطوط التدخل الحكومي، وهو ما سيؤثر في طبيعة التوجهات التنموية لكل الدول. فالدول، في حين ارادت تحقيق أهدافها التنموية، تكون بين قرار موازنة المتطلبات الاقتصادية للتنمية، وحاجات الاستقرار السياسي في الدولة وهذا يعكس تداخل وانسجام بينها وبين مصالح الدولة.

ويهدف المبحث الأول من هذا الفصل إلى تحليل مفهوم المصالح السياسية وأهميتها في عملية صنع القرار، وذلك عبر إبراز أبعادها في تشكيل السياسات العامة داخل البلاد. وهذا المبحث يناقش كيف ان المصالح السياسية أثرت في صياغة التوجهات الاستراتيجية للدولة، سواء في سياسات الاقتصادية او بالمشاريع الكبرى للتنمية او حتى العلاقات الدولية. ويرتكز هذا البحث في تفسير وتوضيح أعمق للدور الذي تلعبه المصالح السياسية في فهم التنمية وتوجيهها خصوصا انه للخليج خصائص مختلفة فلا نستطيع التغاضي ان المصالح السياسية تتقاطع مع الطموح التنموي للدول. فالطموحات التنموية المشروعة التي تقوم بها هذه الدول وعلية يسعى هذا التحليل إلى تقديم فهم أعمق للدور الذي تلعبه المصالح السياسية في توجيه مشاريع وخطط التنمية، مع إبراز خصوصية السياق الخليجي، ففي السياق الخليجي تتشابك الاعتبارات السياسية والرغبات التنموية ففي حين ان الدول تتطلع الى النمو والتنمية الا انها أيضا تتطلع الى الاستقرار، وتعزيز، وضعها الإقليمي ،والدولي.

الكلمات المفتاحية: قطر – المملكة العربية السعودية– الامارات العربية المتحدة– الاقتصاد، السياسة – القوة الناعمة – السياسة الخارجية – التنمية

المقدمة:

يمثل الاقتصاد السياسي لدول الخليج نموذجًا تنمويًا فريدًا له خصوصيه، تأثر بوجود عوائد ريعية ضخمة، واحتياجات سياسية مركزية. فهي تعتمد على دخل خارجي ولا تعتمد على مواطنيها من ناحية الضرائب، اغلب الدول الخليجية، وبالتالي، فإن عمليات التنمية في الخليج ليست بمعزل عن السياق السياسي الراهن فهي تزداد قدرتها على تمويل التنمية وتوفير خدمات متقدمة لمواطنيها وعليه أيضا يكون هناك تعزيز عالي للاستقرار الاجتماعي والسياسي بان واحد وعليه يكون هناك قدر اعلى من الانسجام بين مراكز صنع القرار.

لذا، لم تعد رؤى التنمية الوطنية التي حددتها السعودية والإمارات وقطر تُنظر إليها على أنها مجرد خرائط اقتصادية، بل أيضًا كأدوات سياسية تهدف إلى الحفاظ على التوازنات الحالية.

يستكشف هذا الفصل العلاقات المعقدة والمتبادلة بين المصالح السياسية ومسارات التنمية داخل دول مجلس التعاون الخليجي فهي مسارات متداخله في الاغلب وعميقة. فبينما تسعى هذه الدول إلى تنفيذ مشاريع طموحة لتنويع اقتصاداتها وتحديثها، وتنظيم توقعات مواطنيها، فإن البرنامج السياسية لا تؤثر فقط على المخصصات المالية، بل تؤثر أيضاً على توسيع اشراك المنتفعين بالتنمية فهي لم تعد فقط على النخبة من المواطنين، ولكن شملت جميع المواطنين الفاعلين من رجال اعمال، شباب، متقاعدين وحتى أطفال وغيرهم من المستفيدين المباشرين والغير مباشرين على نهضتهم فإدماجهم امر مهم لضمان النهضة بشكل اوسع.

يناقش المحور الأول كيفية تأثير العوامل السياسية المستعارة على تخطيط وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الضخمة في دول مجلس التعاون الخليجي. والإصلاحات الاجتماعية التي تقودها الحكومة والتي تعكس تفوق عملية صنع القرار المركزية والاستقرار الاجتماعي.

يُحلل القسم الثاني تحليلاً نقدياً مدى توافق هذه المتطلبات السياسية مع استراتيجيات التنمية التي تُحقق تنمية عادلة ومستدامة. وبشكل عام، يُقدم هذا الفصل صورة دقيقة لكيفية تداخل السلطة والتقدم في منطقة الخليج العربي، وكيف أن هذه العلاقات غالباً ما تتعايش بطريقة غير متناقضة، كما يتضح من تقييم الأسس السياسية في المنطقة.

اشكالية الدراسة:

كيف استطاعت الدول الثلاثة: دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر، التوافق بين المصالح السياسة والتنمية؟

وتتفرع عن تلك الاشكالية أسئلة أخرى:

مدى توافق هذه المتطلبات السياسية مع استراتيجيات التنمية بطريقة عادلة؟

كيف تتداخل السلطة والتقدم في منطقة الخليج العربي؟

المنهج التحليلي:

يعد هذا المنهج التحليلي أهم جوانب الدراسة، إذ يُساعدنا في تحديد الأسباب الكامنة وراء السياسات المُصاغة، وتأثيراتها ونتائجها. ويركّز على مساهمة إجراءات التنمية في الاستراتيجية السياسية للدول الخليجية وغيرها من الدول ذات التوجهات الريعية المشابهة. كما يستكشف كيفية انعكاس أهداف السياسة الخارجية في استراتيجيات التنمية، وفقًا لأدوات القوة الناعمة كالدبلوماسية، والخطاب الإنساني والسياسي.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار التاسع – العدد الثامن والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2026م
www.ajsp.net

المصالح السياسية وتأثيرها على صنع القرار

ترتبط المصالح السياسية لمركز صنع القرار ارتباطًا وثيقًا بصياغة وتنفيذ استراتيجيات التنمية في منطقة الخليج. وتُعدّ المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة أمثلةً على أنظمة ملكية تتسم بتكامل الأدوار السياسية والاقتصادية، ولا تُبنى قرارات هذه الدول دائمًا على اعتبارات تكنوقراطية أو مؤسسية بحتة، بل تتأثر بسياق الحوكمة العام، وبشبكات العلاقات القائمة، وباعتبارات استراتيجية تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار المجتمعي والسياسي. وقد برز تأثير

المصالح السياسية، بدرجات متفاوتة من التماسك الداخلي، والتفاعل بين النخب، والفعالين، والتنافس الإقليمي، والسعي إلى تعزيز المكانة الدولية، دورًا محوريًا في تشكيل رؤى التنمية، وتحديد أولوياتها، وتنفيذها خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2022.

ويتمثل جوهر هذه العلاقة في نموذج الدولة الريعية، الذي تُوضَع ضمنه عملية صنع القرار السياسي في سياق إدارة ثروة الموارد وتوزيعها. ويتيح الاعتماد على الإيرادات القائمة على المحروقات في هذا النموذج للدولة هامشًا واسعًا للعمل دون الاعتماد المباشر على الضرائب، الأمر الذي ينعكس على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، ويحدّ من مركزية قضايا التمثيل في المجال السياسي.[1] هذه الاستقلالية المالية تمنح صناع القرار من هامشًا كبيرًا من الحرية في تحديد أولويات التنمية، والتي لا تنبثق في معظم الحالات منطقًا اقتصاديًا بحتا، ولكن منطقا سياسيا استراتيجيا. ولذلك، تُستخدم مشاريع البنية التحتية واستراتيجيات التنويع والإصلاحات الاجتماعية أدوات للتطوير والتحديث ليس فقط كأدوات للتحديث، بل أيضًا كوسيط لتوطيد سياساتها بما يتوافق مع مصالح المجتمع واستدامة التنمية. وقد وجّهت الحسابات الاستراتيجية، التي تهدف إلى ضمان استمرار الاستقرار الاجتماعي والنفوذ العالمي، تخصيص الاستثمارات والشراكات الخارجية والإصلاحات الداخلية.

في دول الخليج، تتجه عملية التنمية في الغالب وفق رؤية القائد نفسه بعد الرجوع الى خبرائه ومستشارية الاقتصاديين، حيث يوجّه كل قائد المشاريع والموارد بما يتناسب مع احتياجات مجتمعه وأولوياته التنموية، ليترك لكل قائد بصمته الخاصة على مسار التنمية في بلده. ففي المملكة العربية السعودية، وجهت قيادة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان عام 2016 بأطلاق رؤية المملكة العربية السعودية وهي عملية صنع القرار في الدولة نحو مركزية قوية للسلطة لتنطلق حقبه مختلفة تخدم المجتمع السعودية بروح جديدة، حيث مثّلت رؤية 2030 برنامجاً للتحول الاقتصادي، فضلاً عن كونها بياناً سياسياً فلم يأت الإعلان كرؤية اقتصادية بحته وانما لتسليط الضوء ان المجتمع هو شريك بالتنمية القادمة منها انتقال فكرة ان المملكة دولة ريعية الى فكرة التنويع. ومن هنا تم تطوير العلاقة بين الدولة والمجتمع المحلي السعودي وصدرت على انها مسؤولية مشتركة وان الشباب هم عنصر فاعل في تنفيذ هذه الرؤية. وبالمثل، دمجت دولة الإمارات العربية المتحدة سنة 2010 تم إطلاق رؤية الامارات 2021 ومن ذم عام 2017 مئوية الامارات، بقيادة الشيخ محمد بن زايد، سياسة التنمية في صميم عملها السياسي، مع التركيز على الابتكار والريادة التكنولوجية والتواصل الدولي كجزء لا يتجزأ من الهوية السياسية للاتحاد. وركزت في صميمها ايضا على، التعليم والصحة المتقدمة وان يكون لدولة الامارات اقتصاد مختلف تنافسي وان يكون لديها مجتمع متماسك. أما في دولة قطر في عام 2008 تم أطلاق رؤية قطر الوطنية كانت الرسالة الأساسية هو تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة قائمة على أربع اساسات وهم النمو الاقتصادي، التماسك الاجتماعي، حمية البيئة والحوكمة الرشيدة، فقد كان قرارها

[1] Miller, R., & Verhoeven, H. (2019). Overcoming smallness: Qatar and the UAE and strategic repositioning in the Gulf. *International Politics, 57*(1). https://doi.org/10.1057/s41311-019-00180-0

بالتحول إلى قوة ناعمة من خلال التعليم والثقافة والدبلوماسية الرياضية، واستضافة كأس العالم لكرة القدم 2022، انعكاساً لرؤية استراتيجية تهدف إلى فرض استقلاليتها ومكانتها في مواجهة بيئة إقليمية تنافسية. تُظهر هذه الأمثلة كيف يؤثر الاهتمام بالقيادة إيجاباً على الأولويات داخل الدولة.

في كثير من الحالات، يُنظر إلى العلاقة بين النظام السياسي وصنع القرار في دول الخليج على أنها تتشكل بتأثير الهياكل الاجتماعية القائمة، يترك للمستشارين والوزراء من القيادات العليا حرية تنفيذ المشاريع وتطويرها مع تقديم تقارير للقيادة العليا لأخذ الموافقات على المشاريع العظمى التي تتطلب ميزانيات ضخمه ويتداخل تنفيذها مع مؤسسات وقطاعات أخرى. وتُستخدم صناديق الثروة السيادية والشركات المملوكة للدولة في كثير من الأحيان كأداة لتلبية حاجات المجتمع وخدمته حيث تعتبر انها أذرع لتكامل العملية التنموية وتحقيق الغاية المرجوة. أما فرص العمل في الشركات الاقتصادية الكبرى، مثل أرامكو السعودية وقطر وهيئة أبو ظبي للاستثمار، فهي متاحة للجميع، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض العائلات التي ساهمت في تأسيس الدولة وبناء مؤسساتها التاريخية تحظى بمساحة من التمكين في هذه الوظائف على مستويات معينه، تكريمًا لها وفق العرف الداخلي، وليس بناءً على قوانين مكتوبة. وفي الوقت نفسه، تُتاح بقية الفرص الوظيفية على مقياس الجدارة والكفاءة لبقية أفراد المجتمع للمشاركة بالتنمية، بما يضمن التوازن بين استمرارية المؤسسات وإتاحة المشاركة الأوسع.

تزيد الجغرافيا السياسية الإقليمية من تأثير المصالح السياسية للدول على قرارات التنمية. وقد أدى التنافس الإيجابي بين دول الخليج، وتحديداً المملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، إلى تصاعد المنافسة بين شركات النفط الوطنية في تمويل البنية التحتية فجميع الدول الثلاثة تعتبر من الدول النفطية وموقعها الاستراتيجي يجعلها من أكثر الدول طلبا لمواردها الطبيعية، وتعزيز القوة الناعمة، وتسجيل العلامات التجارية في الخارج. وتسعى الدول إلى ترسيخ مكانتهما كأفضل مركز سياسي واقتصادي في العالم العربي(Galano & Farag, 2014) [2]. وعند الوقوف على ما حدث فب 2017 عند اعلان الحصار على دولة قطر وقطع العلاقات الدبلوماسية بينها وبين جيرانها. فقد قامت دولة قطر بقلب الموازين بطريقه ذكية اذ ان الحصار حفز خلق مسارات تنموية جديدة وساعد بتطوير قطاعات مختلفة مثل قطاع التغذية منها محلات الالبان مثل شركة بلدنا التي أرسلت مئات الابقار عن طريق طيارات من سوريا الى قطر وتم تطوير القطاع خلال فتره قياسية، بما في ذلك الاعتماد على الذات في كثير من المجالات الاقتصادية والتحالفية ورسم حدودها السيادية في اذهان العالم. وفي السياق نفسه، لا تُعدّ مبادرة نيوم السعودية كمشروح ضخم، ورغبة الإمارات في الريادة في مجالات الذكاء الاصطناعي واستكشاف الفضاء، مجرد مبادرات اقتصادية، بل تنافساً جيوسياسي في مجال سياسات التنمية. ونقله نوعيه بتطوير مفهوم تنمية الوطن ونظره اعم على استثمارات أكبر من الممكن ان تولد عائد اعلى للمجتمع المحلي لكل دوله. وأصبحت الدول ال ثلاث تنافس على مستوى اعلى واشمل فلن تكتفي بالمنافسة المحلية بين جيرانها فهي تنافس لتقوية سمعتها الخارجية.

أثرت علاقات ممالك الخليج مع القوى الغربية والاقتصادات الناشئة على الصعيد الدولي في عمليات صنع القرار. فالعلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وبشكل متزايد مع الصين، تؤثر على خيارات السياسات المتعلقة بشركاء التنمية، ونقل التكنولوجيا، والتعاون في الصناعات الدفاعية. وتُصمَّم هذه القرارات لتحقيق الاستخدام الأمثل للنفوذ السياسي وتوزيع الاعتماد على الموارد الخارجية،

[2] Galano, E. N., & Farag, D. (2014). Mapping and interpreting a decision-making framework for implicit governance theory in Gulf countries. *International Journal of Cross Cultural Management,* (1), 73–99. https://doi.org/10.1177/1470595814561700

وجعل قرارات التنمية أدواتٍ للسياسة الخارجية، بما يحقق التوازن بين التغيير الداخلي والأهداف الأشمل المتمثلة في تعزيز السيادة الوطنية والتأثير العالمي.

يُظهر تداخل الاعتبارات السياسية مع عملية صنع القرار التنموي مفارقةً بارزة: فيتم الموافقة على المشاريع الإنمائية الضخمة في دول الخليج عن طريق نظام الشورى وعليه يطرح الموضوع على مجالس الشورى ويدرس تؤخذ التوصيات على المشروع المطروح ومن ثم يتم رفعه للقيادة العليا للبت بآراء المجلس وتوصياته بعد تعديل اي امر تم اضافته او تم التنويه عنه، قبل أن تُعتمد بعد الحصول على التأييد اللازم. "ويعكس هذا الأسلوب محاولة لتحقيق توازن بين رؤية القيادة ومشاركة المجالس في صياغة القرارات بما يخدم المجتمع. ويُستخدم في أغلب الأحيان بما فيها لجان الرؤية الوطنية والمجالس الاستشارية"(Darjein, 2021) [3]، تبقى التنمية عمليةً متوازنة حيث تُخضع المعرفة التقنية للضرورة السياسية ومصلحة المجتمع، يعتمد تمويل المشاريع الكبرى في الغالب على الحكومة مباشرة، مع وجود بعض الصناديق التي تقدّم مبالغ داعمة لتأسيس مشاريع اجتماعية تعود بالنفع على البلاد. ويساعد هذا الأسلوب في ضمان تحقيق أثر إيجابي ملموس على المجتمع وتعزيز التنمية المستدامة بحد سواء.

أدى هذا الوضع من صنع القرار المشروط سياسياً إلى قدر من الاستمرارية وتحقيق انجازات تطويريه بسرعه ممتازة والوصول الى التغيير المطلوب بين عامي 2000 و2022. فقد سهّل النمو السريع للبنية التحتية وخطط التنويع التي عززت بدورها حضورها العالمي فحققت ماكنت توعد به وتصرح به. ولذلك، لم تكن قرارات التنمية مجرد تحويلات للاقتصادات الخليجية، بل استُخدمت أيضاً للحفاظ على السلام والاستقرار الاجتماعي، وصياغة روايات وطنية وقصص نجاح.

بشكل عام، يتبين أن تجربة التنمية في منطقة الخليج لا تركز فقط على الاقتصاد، ولكن المصالح السياسية. فالمصالح السياسية ليست مجرد عامل ثانوي في التنمية، بل هي جوهرها او القلب النابض. إن طريقة اتخاذ القرارات الفعلية لا تستند إلى أسس اقتصادية موضوعية ومحايدة بقدر ما تستند إلى قرارات استراتيجية تتعلق بمصالح المجتمع السياسية والنظرة الاشمل للتمكين ودمج المواطنين ليكونوا العنصر الأهم بمعادلة الاشمل والاعم للبلدان.

تعريف المصالح السياسية وأهميتها

لعب مفهوم المصالح السياسية دورًا محوريًا في العلوم السياسية والاقتصاد السياسي، إذ يُجسّد الدوافع والأهداف التي تُحرّك الفاعلين، أفرادًا كانوا أم مؤسسات أم أنظمة، في قيادة الدولة وصياغة السياسات. تُفهم المصالح السياسية على أنها مجموعة من الأهداف المادية والفكرية التي تسعى الدول إلى تعزيزها انطلاقًا من النظام السياسي، للحفاظ على مكانة الدول أو تحسينها في هذا المجال. في منطقة الخليج العربي، تتشكل المصالح السياسية ضمن هياكل السلطة وطريقة توزيع الموارد ومتطلبات الشرعية التي تميز كل نظام سياسي. فالمصالح السياسية ببساطة لا تبنى من منظور ضيق وانما من منظور شامل يهدف الى خدمة الدولة له كيان وسيادة مستقلة والمجتمع الذي وق بالسلطة وايدها وليس التنافس السياسي المحدود. وتُستثمر هذه المصالح الخاصة بالدولة والمجتمع بشكل متوازن في توجيه

[3] Darjein, J. (2021). The path towards a green Gulf: Review and analysis of the evolution of Saudi Arabia, Qatar, and UAE climate change positions. *Carbon & Climate Law Review, 15*(4), 313–341. https://doi.org/10.21552/cclr/2021/4/7

السياسات العامة بما يضمن استدامة الأداء الحكومي، وتعزيز تماسك المجتمع الداخلي الاجتماعي، وإبراز دور الدولة ومكانتها على المستويين الإقليمي والدولي.

نظرياً، تطور مفهوم المصلحة السياسية ضمن عدد من التقاليد الفكرية. ففي الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، بدءاً من آدم سميث وصولاً إلى كارل ماركس، ارتبط مفهوم المصلحة بالإنتاج المادي والعلاقة بين الطبقات، حيث كان السلوك السياسي مقياساً لسلوك البنى الاقتصادية. أما في النظرية الليبرالية، فتُفهم المصالح على أنها تفضيلات عقلانية يسعى إليها الأفراد والجماعات عبر نضال مؤسسي، وتُفهم السياسة على أنها شبكة لتوزيع أو تجميع المطالب.

اكتسب مفهوم المصالح معنى مزدوجًا في العلوم السياسية المعاصرة، فقد تطور المفهوم من المصالح الخاصة بالقوى الحاكمة او الجماعات السياسية التي ترتبط بالسلطة بشكل مباشر الى وصولنا للدولة الحديثة وتطوير المفهوم الى التوازن بالسلطة والمجتمع بدل التركيز على فئة واحده منهم و التركيز على مصلحة الدولة ككل وايجاد الاستقرار واستمراريته وعلى مر العصور ومع التطور وخاصة عند تعقد وتشابك التحديات الاقتصادية والاجتماعية والامنية اصبح موضوع المصالح السياسية شامل بالتخطيط الاستراتيجي ويركز على التنمية والاستقرار واصبح الشغل الشاغل له مصلحة المجتمع بغض النظر عن المصالح السابقة.لا سيما في مجال السياسة المقارنة والعلاقات الدولية. تشير المصالح الموضوعية إلى المنافع المادية التي يسعى إليها الفاعلون، والتي تشمل خسائرها الثروة الاقتصادية والأمن والسيطرة المؤسسية، بينما تتكون المصالح المصطنعة من أهداف رمزية وأيديولوجية، كالهوية الوطنية والهيبة والشرعية. عمليًا، تتداخل هذه الجوانب: ففي دول الخليج، على سبيل المثال، لا يقتصر تطوير مشاريع ما بعد النفط على الحصول على عائدات النفط (هدف مادي)، بل يشمل أيضًا بناء صورة للحداثة والتطور (هدف رمزي). هذه الازدواجية في المصالح السياسية هي التي تجعلها بالغة الأهمية لفهم كيفية اتخاذ قرارات التنمية.

سياسات الريع

يختلف النظام السياسي في دول الخليج عن الأنظمة الديمقراطية التقليدية السائدة في دول مختلفة من العالم، سواء من حيث طرق صنع القرار، أو الهياكل المؤسسية، أو أساليب إشراك واخذ راي المجتمع في صياغة السياسات. ويعكس هذا الاختلاف الخصوصية السياسية والاجتماعية لكل دولة في المنطقة.

أصبح هذا نموذجًا مميزًا للريع الأسري في ممالك الخليج ومنها من نتكلم عنه في بحثنا وهي المملكة العربية السعودية دولة قطر ودولة الامارات العربية المتحدة، حيث يتمتع المجتمع بنوع خاص من الرفاه المجتمعي الذي يميزه عن غيره من مجتمعات العالم، اغلبه من الاعتماد على عائدات النفط للحفاظ على تماسك المجتمع وتوزيع الموارد بشكل متوازي على الشعب لما يضمن عدم ترك أي شخص بالخلف. ونتيجةً لذلك، تتجلى المصالح السياسية من خلال مشاريع سياسية معلنة. وتعمل الوزارات والمؤسسات الحكومية والهيئات وصناديق الثروة السيادية كمراكز داعمة للسياسة والاقتصاد وتوجهات التنمية، حيث تُعيد توزيع الموارد بما يُعزز الاستقرار المجتمعي والتنمية المستقبلية.

يُفسر السياق الهيكلي الريعي أيضاً سعي دول الخليج غالباً إلى تبني استراتيجيات تنموية طموحة اقتصادياً وحكيمة سياسياً. وتُطبق سياسات الخصخصة والتنويع والإصلاح المالي بشكل حذر لتجنب الإخلال بتوازن القوى فلان ذلك من الممكن أن يؤدي الى تأثر اعتدال العلاقات بين المجتمع والمؤسسات والدولة. فعندما فُرضت ضريبة القيمة المضافة في السعودية والإمارات عام 2018، فمثلا سنة

2018 في 18 يناير فرضت السعودية والامارات ضريبة القيمة المضافة وهي بنسبة 5% على السلع والخدمات التي يتم بيعها وشرائها داخل الدولة، ولكن هناك إعفاءات او نسب صفرية لبعض القطاعات مثل قطاع التعليم وعلى نوعيه صادرات محددة وعلى التعليم أيضا وغيرها(Saito, 2018) [4]. وعند التعمق بحالة المملكة العربية السعودية والتطورات التي حصلت على قانون الضريبة فقد كانت الضريبة 5% بنفس وقت انطلاقها بالأمارات، ولكن تم رفع الضريبة سنة 2020 الى 15%وتستند على نفس النمط ومقاربة للأمارات فهي ضريبة القيمة المضافة. استناداً إلى هذا التوازن، نُفذت هذه الخطوة استجابةً للضغوط المالية والمطالب الدولية، ولكنها تضمنت سلسلة من التنازلات لتهدئة الأوضاع وتقليل الاستياء للمجتمع، تشير الدراسات إلى أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية أثار ردود فعل متباينة لدى المجتمع. فعلى الرغم من أن غالبية المواطنين والمستهلكين لديهم وعي بأساسيات الضريبة وأهدافها الاقتصادية، إلا أن جزءًا كبيرًا أبدى تحفظات تجاه تأثيرها على تكاليف المعيشة ونمط الإنفاق اليومي، خاصة في قطاعات مثل الترفيه والسفر والسلع الاستهلاكيةوفقا ل Almousa & Al-Adeem, 2023[5]. من خلال استحداث استثناءات محددة وبرامج رعاية اجتماعية تعويضية للمواطنين، وأيضا رسائل توضيحية مستمرة لشرح اين ذهبت أموال القيمة المضافة الخاصة بالمواطنين وافتتاح مشاريع ضخمه لإدماج المجتمع بالتغيير والتطور وتلبية رغباته. وفي هذا السياق، تهيمن على سيناريوهات هذه الدول الثلاثة توطين العمالة، كالسعودة والتقطير والتوطين بالأمارات.

الأهمية السياسية للمصالح الاستراتيجية في صنع التنمية

يتحمل الفاعلون السياسيون مسؤولية توزيع موارد الدولة ومسار التنمية الوطنية. وعند النظر إلى الأمر من منظور دولة ريعية بقيادة نظام مركزي، غالباً ما يُنظر إلى عملية التنمية من منظور أهداف استراتيجية تشمل السياسة الساعية إلى تعزيز المصلحة المستقبلية للمجتمع. ولا تقتصر خطط مثل رؤية السعودية 2030، ورؤية قطر الوطنية 2030، ورؤية الإمارات 2021 على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تتعداه إلى برامج سياسية يصف فيها أصحاب القرار كيف يريدون تثبيت هويه متجددة للدولة ووجهتها المستقبلية. وتُستخدم هذه الرؤى لتبني إصلاحات اجتماعيه وسياسيه تخدم الصالح العام للمجتمع، وتعزيز الاستقرار محلياً ودولياً.

تتأثر هذه التغييرات أيضاً بالمصالح السياسية المتعلقة بسرعة الإصلاح ونطاقه. عادةً ما يفضل الحذر بالإصلاحات الكبرى، ويوازنون بين التحديث ومخاطر الانفتاح الاجتماعي أو السياسي احتراما لرغبة الشعب وموروثة الثقافي ودراسة تأثير الانفتاح على مجتمعاتهم القبلية. في منطقة الخليج، تُقاس الإصلاحات في مجالات التعليم وتوظيف المرأة والاستثمار الأجنبي من منظور أمن واستقرار المجتمع الاوسع. على سبيل المثال فقد قامت دولة قطر بالاستثمار في مجال التعليم وأيضا الثقافة والدبلوماسية الرياضية فحين ارادت دولة قطر تطوير رؤيتها لم تنافس بطريقه مباشره وانما قررت المنافسة بطريقة ناعمة فاصبح التأثير هنا اعمق ومرتبط بالمجال السياسي والديني بالدولة وصورتها (Diwan, 2021)[6]، وعند دراسة وضع المملكة العربية السعودية وما يمثل انفتاح المملكة العربية السعودية

[4] Saito, J. (2018). Fiscal structure of the United Arab Emirates and the introduction of value added tax. Middle East Review, 5, 121–133. https://doi.org/10.24765/merev.Vol.5_121

[5] Almousa, K., & Al-Adeem, K. (2023). Empirically investigating the perception of value-added tax in Saudi Arabia. Saudi Journal of Economics and Finance, 7(4), 232–238. https://doi.org/10.36348/sjef.2023.v07i04.004

[6] Diwan, K. (2021). Religious associations in Qatar and the UAE: Competing soft power in Islamic politics. *International Affairs, 97*(4), 945–963. https://doi.org/10.1093/ia/iiab083

على قطاع الترفيه والفصل بين الجنسين، بقيادة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، تحولاً منطقياً في السياسة الاجتماعية، يجعل طموحات الشباب متوافقة مع تاريخ التنمية الرسمي في الدولة فالنهج التدريجي الذي تتبعه المملكة في تطوير منظومة التنمية والانفتاح يعطي موازنه مثالية للتغيير بخطى ثابته وكما ناقش الكاتب لهيرتوغ فالإصلاحات التنموية بالمملكة لا تستهدف إعادة تشكيل النظام السياسي ولكن التركيز هنا سيكون على تحديث الأدوات والممارسات وان يكون الحاكم يوازن بين الانفتاح والبنيه الاجتماعية والثقافية في بلدة [7](Hertog, 2017) . اما بخصوص الامارات جاءت الاصلاحات على شكل جذب الاستثمارات للدولة وجعل الدولة الملاذ لجميع الجنسيات العالمية للعيش بها بسلام وفق قوانين وانظمه منفتحة، وتعزيز التنافسية السماح للأجانب التملك بالأمارات بنسبة تصل الى 100% في العديد من القطاعات والمناطق بالدولة فكانت الامارات من أكثر الوجهات الخليجية جذبا للاستثمار واولهم انفتاحا علية.

الديناميات المؤسسية والمصالح السياسية.

تتميز دول الخليج ببنية حكم متشابكة مع السياسة. فالسلطة التنفيذية، التي عادةً ما تكون بيد الحاكم أو ولي العهد، هي صاحبة القرار. وتعمل مجالس التخطيط والمجالس الاستشارية والوزارات وفق تسلسل هرمي منظم، حيث يتم تنسيق كل شيء لتمكينها من تحقيق رغبة المجتمع الاعم. يُسرّع هذا النموذج المركزي من وتيرة المشاريع، ولكنه يُقلل من تأثير السياسات والمسؤولية. ويُعدّ [8]استخدام صناديق الثروة السيادية أداة اقتصادية وسياسية في آنٍ واحد. فمن خلال استثماراتها حول العالم، تستطيع هذه الصناديق تنويع إيرادات الدولة وإقامة علاقات مع تحالفات استراتيجية عبر القنوات الدبلوماسية. فعلى سبيل المثال، يُعزز استثمار هيئة قطر للاستثمار في أوروبا وآسيا نفوذ قطر، بينما تُعزز الشركات التابعة لقطر كمبادلة وADQ التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة العلاقات الجيوسياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة وأبو ظبي على التوالي. فالقرارات التي تتخذها هذه الدول من ناحية اقتصادية ليست ارقام مالية فحسب التفوق في تحقيق عائدات ضخمه من خلال هذه الصناديق الاستثمارية تعد ربحا ماديا ومكسبا خالصا للدولة وتأثيرا سياسيا قويا.

البعد الفكري للمصالح السياسية

إلى جانب القضايا المادية، ترتبط السياسية في الخليج بالهوية والقومية والحداثة. وتربط الرؤى الوطنية قيادة الحاكم بمصير البلاد، ما يجعل التحديث يُنظر إليه كتقدم طبيعي مستنير نحو الحقيقة، لا كتجاوز للتقاليد بحد ذاتها. ويُفترض في هذا الإطار السياسي أن التنمية ممارسة أخلاقية ووطنية. فعلى سبيل المثال، تتصور رؤية الإمارات العربية المتحدة المئوية 2071 قيادةً مستقبليةً ترتكز على الإرث الإماراتي، بينما تُبرز رؤية السعودية 2030 التجديد الوطني والتسامح الديني. وتُشكل هذه الرؤى توجيهاً للتحديث، بحيث يكون التغيير جزء من التقدم الواعد للدولة، لا كاضطرا. تلعب المصالح السياسية دورًا في تعزيز الولاء وإضفاء معنى رمزي يرسخ التوافق داخل المجتمع الذي يربط القرارات الاجتماعية والأمنية في إطار واحد ويجعله متماسك. ويستمر المواطنون في دعم السياسات ليس فقط من خلال الالتزام بالقوانين، بل أيضًا عبر التفاعل الإيجابي مع رؤية القيادة، مما يعزز وحدة المجتمع ويسهم في تحقيق أهداف التنمية. يعزز هذا المستوى الأيديولوجي لا يتم عرض التنمية وتقديمها للموطنين على انها فقط خطة اقتصاديه أو مشاريع ربحيه مهمه للدولة

[7] Hertog, S. (2017). *The political economy of distribution in the Middle East: Is there scope for a new social contract?* World Development, 99, 39–49. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2017.07.017

على المدى الطويل، ولكن انها جزء مهم من الواجب الاجتماعي المرتبط بالمصالح العامة وليس وسيله لتحقيق الربح اللحظي السريع وهو ما يتوافق مع قراءة Burke (2021)[9] التي تؤكد أن الخطاب القيمي يمنح السياسات بعدًا اجتماعيًا وأخلاقيًا، يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي داخل مجتمعات الشرق الأوسط.

الآثار النظرية

عند دراسة وضع دول الخليج والنمو الاقتصادي والاجتماعي فالتنمية بشكلها العام لا تؤدي الى إحلال دمقراطية سياسية فكما ان دول الخليج تقوم على قدر عام من التطور التنموي اقتصاديا وتحقق الأهداف الطموحة المرجو لها وللشعب، ولكن مع محافظتها على مركزية السلطة وطريقتها التقليدية بالحكم[10](Apolov, 2017, p. 60) يستطيع الحكام في دول الخليج تعزيز النمو الاقتصادي وتنفيذ الإصلاحات دون الحاجة إلى تحويل دور الحكومة إلى نموذج ديمقراطي كامل، من خلال اعتماد سياسات وإصلاحات ضمن إطار سياسي واضح ومنظم. في الدول ذات النظام الريعية يتم إعطاء النفوذ والمكان الاجتماعية والسياسية ويتم إعطاء المواطنين تمكينهم سياسيا واقتصاديا فالقيادة تعد بالتطور والتقدم وبشكل موازن يتم ربط الاقتصاد الخليجي باستقرار الأوضاع السياسية محليا او دوليا. كما يعكس استمرار أنظمة الخليج القدرة على إدارة المصالح السياسية بطريقة متوازنة بين الحفاظ على استدامة الأداء الحكومي وتلبية احتياجات المجتمع. فمع تقلب أسعار النفط، وتغير التركيبة السكانية، أو الأزمات الجيوسياسية من حول منطقة الخليج، وجب على أصحاب القرار تطوير قراراتهم لما فيها من مصلحة المجتمعات واستقرارها وتقدمها. إن عملية التنويع المؤسسي هذه، وليست التخلي عن مفهوم الريعية، هي في الواقع تحوله إلى شكل أكثر تعقيدًا وعالمية.

دور المصالح السياسية في التوجيه الاستراتيجي

أن سياسيات التنمية بالخليج لديها طابع استراتيجي فلديها خطة وصول وتصنيف أولويات للعمل وطريقة استهلاك الموارد الحالية لتحقيق الهدف الاستراتيجي، ولكن الخطط الاستراتيجية للتنمية هي ملاصقة للخطط السياسية التي لها مصلحه للحكومة والمجتمعات. فالسلطة السياسية والرؤية الاستراتيجية مترابطتان ترابطاً وثيقاً في الممالك منها المملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة. وعند دراسة الفترة بين عامي 2000 و2022، خلال هذه الفترة تبنى حكام الخليج رؤى وطنية طموحة، هي رؤية السعودية 2030، ورؤية قطر الوطنية 2030، ورؤية الإمارات 2021، والاحتفال بالذكرى المئوية 2071، في محاولة لإعادة صياغة اقتصاداتهم ومجتمعاتهم ومكانتهم الدولية. إلا أن هذه التدابير لم تُفهم فقط كاستجابة مباشرة للاحتياجات الاقتصادية أو ضغوط التحديث الدولة، ولكن كانت أيضا دراسة احتياجات مجتمعاتهم لذلك خصوصا مع الانفتاح الهائل على العالم ومعرفة التطورات التنموية بالدول الأخرى. أصبح وجود استراتيجيه ورؤى تنموية واقع يجب الخوض فيه والبداء بتنفيذه.

تؤدي المصالح السياسية غايتين في تحديد التوجه الاستراتيجي فهي أساسا تحرك عملية صناعة السياسات وترسم طريقة تطبيقها. في وقت بناء وصناعة القرار الاستراتيجي يتم التركيز على ما يحرك المجتمع وماهي تطلعاته ورغباته ومنه تنطلق تشكيل الأهداف الوطنية.

[9] Burke, T. (2021). *Stability from chaos in the Middle East*. University of Exeter Press.

[10] Apolov, A. (2017). Can't buy legitimacy: The elusive stability of rentier regimes in the Middle East. *Journal of International Relations and Development, 20*(1), 55–79. https://doi.org/10.1057/jird.2014.32

تمكنت اقتصادات دول الخليج، المبنية على الريع، الحكام من ربط التقدم المادي مباشرة باحتياجات المجتمع. فالتخطيط الذي ترعاه الدولة لا يقتصر على المشاريع الاقتصادية، بل يهدف إلى تعزيز رفاهية المواطنين وتقوية الاتفاق الاجتماعي، بما يضمن تماسك المجتمع ومشاركته في مسار التنمية فالتنمية يجب ان لا تكون بعزلة عن راي المجتمع ومواطنيه، مع كل تغيير سياسي واستراتيجي هناك مخاطر محتملة فيجب على الحكومة إدارة المخاطر المحتملة بطريقة تراعي مصالح الجميع. وبهذا، فإن التوجه الاستراتيجي في الخليج أقرب إلى الحفاظ على الاستدامة من خلال الملاءمة المستمرة بين التحول الاقتصادي والسياسي، وهذا الطرح قام بطرحة Ulrichesn (2013)[11] فهو ربط ان الدول بالخليج خاصة يجب ان تقوم باليه احتواء فكرة ان المستقبل المادي للدول غير مضمون فهذا يعطي فكرة عدم يقين بين المواطنين فيجب على الحكومات تبني خطط اقتصاديه حذرة وتضمن ان يكون هناك استقرار سياسي داخلي واقليمي.

المهم للانتباه انه المصالح السياسية لا تكتفي بتحديد الاتجاه الخاص بالتنمية ولكن تركز على اليه وطريقه وضع القرارات والمبالغ المرصودة لها، بما في ذلك التنويع الاقتصادي والتعليم والقوة الناعمة. صُممت الرؤى الوطنية لعام 2016 و2018 لتعزيز الوضع السياسية للدول وانشاء توجه جديد للدولة وإعادة تعريفها محليا ودوليا. كما أنها تُظهر استراتيجية طويلة الأمد تجمع بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والامني. تقود هذه الخطط التنموية في جميع الدول ودول الخليج بشكل خاص بالمصالح السياسية فهي كما تم مناقشته تعطي التوجه الخاص بالتنمية والمسارات الخاصة بها خاصة بعد ان تطورت الدول الخليجية لتخرج من الثوب التنموي بمقاييس العالم وتصل الى ان تكون مع الدول المتقدمة.

السياسة المركزية والرؤية الاستراتيجية الشخصية للقائد

النموذج الخليجي في صناعة السياسات يعتبر نموذج استثنائي فهو يجمع بين رؤية القائد والبرامج الوطنية التطويرية الشاملة. وعند دراسة من يقود الحراك التنموي في دول الخليج نجد قائد مثل الأمير محمد بن سلمان في المملكة العربية السعودية، والشيخ محمد بن زايد في دولة الإمارات، والشيخ تميم بن حمد آل ثاني في قطر. فوجود قائد شاب لديه نظره طموحة لقيادة دولته ومصالحها بلا شك ستنعكس على قراراته وخططه التنموية للبلاد وادماج مجتمعه بالتنمية المستقبلية وأن تكون دولته في مصاف الدول المتقدمة.

المملكة العربية السعودية قامت بتطوير لافت مع تولي الأمير محمد بن سلمان ولاية العهد عام 2017. فلم يكمل سنة على أطلاق رؤية التنمية للمملكة عام 2016 أطلقت الحكومة رؤية ٢٠٣٠، التي ركزت على تنويع الاقتصاد بالإصلاحات الاقتصادية وهدفها الأساسي تقليل الاعتماد المباشر على الاستثمارات النفطية ومنها تطوير قطاعات أخرى تدر بالدخل على الدولة، وتعزيز الخصخصة وهي نقل بعض من شركات الدولة وعمل المؤسسات للقطاع الخاص لزيادة الكفاءة بأداء الخدمات وأيضا إعطاء مجال للعامة للاستثمار بهذه المجالات، وإعادة تشكيل المجتمع منها تطوير السياسيات الاجتماعية والبرامج الحكومية. وإلى جانب أهدافها الاقتصادية، كانت رؤية ٢٠٣٠ مشروعًا سياسيًا أيضًا، إذ ساعدت الأمير محمد بن سلمان ال سعود على تعزيز شعبيته السياسية وربط حضوره بالتغيير والإصلاح العام وتغيير نظرة المجتمع للمملكة كدولة حديثة متطورة ذات رؤية شبابيه. فقبل تولية ولاية العهد كانت اغلب التوجهات للمملكة السعودية توجهات تقليدية، ولكن فور تولية رسم خطة مغايره وحديثة للمملكة، مُرسخًا مكانته كصاحب رؤية جديدة للمملكة

[11] Ulrichsen, K. (2013). The insecure Gulf: The end of certainty and the transition to the post-oil age. In Gulf Transitions (Vol. 49, pp. 278–295). Routledge. https://doi.org/10.5860/choice.49-4136

العربية السعودية. ويُظهر تركيزه على صنع القرار، من خلال إنشاء مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية (سيدا) وتقنين صلاحيات رجال الدين من كانت تعرف ب "الهيئة"، كيف تحولت الشخصيات السياسية إلى أدوات استراتيجية. لذا، فإن رؤية ٢٠٣٠ ليست مجرد أداة للتغيير، بل هي عملية تطوير جذرية لتوجه المملكة داخليا وخارجيا.

وعند الاطلاع على تجربة دولة الامارات العربية المتحدة نجد مزج محمد بن زايد بين التوجه الاستراتيجي الوطني وطموح بناء دولة قوية ومتطورة تقنياً وعالمية. وتلخص رؤية الإمارات 2021 وخطة الذكرى المئوية 2071 هدف مهم من أهداف الشيخ محمد بن زايد هو تأصيل فكرة ان دولة الامارات العربية هي ليست دولة عاديه متقدمة هي دولة لها مكانه بالابتكار والاستدامة ليس فقط بين جاراتها، ولكن على مستوى إقليمي ودولي. وتتيح القيادة المركزية لأبو ظبي، فضلاً عن امتلاكها اعلى ثروات الاتحاد، لها اولوية تحديد البرامج الاستراتيجية لدولة الإمارات ككل مع الاخذ بعين الاعتبار رغبة بقية الامارات. كان لمحمد بن زايد وضع قيادي في العمل مع شركات البترول والطاقة والذكاء الاصطناعي مما اثرت على توجه القيادة لديه وأصبحت ملازمه لشخصية القائد وطموحة في طريقة عمله مع قراراته وتطلعاته التنموية للدولة.(Faust, 2016)[12]

في دولة قطر، في عهد الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني اتخذت دولة قطر استراتيجية مختلفة من سنة 1995 الى سنة 2013 ثم أكمل على نهج هذه الاستراتيجية الشيخ تميم بن حمد، ثم خلفه الشيخ تميم بن حمد آل ثاني. في عام 2013، أظهر عرض رؤية قطر الوطنية 2030 ركزت الرؤية على دمج عائدات البترول والغاز الطبيعي المسال في تحقيق التنمية المستدامة للدولة. وعند دراسة الرؤية من منطلق سياسي فكان صعود قطر كقوة مستقلة وفاعلة في السياسة الإقليمية. سعت قطر إلى تعزيز هويتها الوطنية وحضورها الدولي واستقلالها السيادي من خلال الاستثمار في التعليم والثقافة والإعلام الدولي (وخاصةً عبر قناة الجزيرة). عكست هذه المشاريع قوة القيادة الرشيدة وعزز الانتقال السلمي بان تم نقل الدولة سياسيا من الاب الى الابن شكل من اشكال الدبلوماسية اللافتة والتي عززت حرص الشيخ حمد بن خليفه ال ثاني على تولي ابنه الحكم في حياته للسماح بالدماء الجديدة لقيادة الدولة، وحافظت على صورة العامة للدولة بإظهار كفاءة الدولة وإبراز استقلالها في منطقة تسيطر عليها دول أقوى وأكبر جغرافيا.

إن مركزية السلطة السياسية في الحالات الثلاث تضمن تنفيذ الخطة وفقًا لرؤية القيادة. تُنفذ الخطط من قبل مؤسسات تكنوقراطية كالوزارات وصناديق الثروة السيادية. يضمن هذا النظام التماسك والسرعة في أداء المشاريع. وحسن مقارنة بعض الدول بالمنطقة عند إعطاء صلاحيات أكبر للمجالس الاستشارية تتعطل التنمية في الدولة وتتعقد الإجراءات الغاية هي المصلحة لعامه ولكن عند النظر على الأداء العام وانتهاء المشاريع لا نستطيع مقارنة إنجازها بإنجاز الدول الثلاث التي يركز فيها القائد على تطوير البلاد ويقود العملية شخصيا، تُنتج شخصية الرؤية الاستراتيجية استمرارية خلال التغيير، مما يسمح للمصالح السياسية بالتطور من خلال القيادة.

[12] Faust, L. (2016). *International relations in the Middle East*. Oxford University Press.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار التاسع – العدد الثامن والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2026م
www.ajsp.net

المصالح السياسية في صياغة استراتيجية السياسة الاقتصادية والخارجية

تتجاوز المصالح السياسية في الخليج نطاق الحكم الداخلي لتشمل إعادة الهيكلة الداخلية والعلاقات الخارجية. وتُعدّ السياسة الاقتصادية والسياسة الخارجية في آنٍ واحد مجالين داعمين، حيث تسعى الحكومات إلى تحقيق غايات سياسية، وتأمين مكانتها في النظام الدولي. ولا يُمكن تفسير أنشطة التنويع والنشاط الدبلوماسي في الخليج منذ عام 2000 إلا بتحويل المصالح السياسية إلى سياسة استراتيجية.

الاستراتيجية الاقتصادية

كدول مصدرة ومعروفه بالثروة الدولية للبترول والغاز، يتداول كثير من العلماء وما بعد عصر الغاز الطبيعي والبترول؟ في السنوات الأخيرة أصبحت فكرة التنويع الاقتصادي لدول الخليج كحل عملي لمواجهة المخاطر الهيكلية الناجمة عن الاعتماد على محروقات الطاقة " البترول والغاز الطبيعي المسال" ولكنه في الوقت نفسه مشروع سياسي يركز على تطوير الدولة الريعية لكي تكون مستمرة ونامية ومتكيفة مع التغيرات القادمة وخاصة الاقتصادية منها او الاجتماعية. الاعتماد على إيرادات البترول والغاز هو خيار غير مضمون خاصه مع التقلبات المستمرة بالسوق إلا أنه أيضاً يمثل الأساس المالي فهذه العائدات هي المصدر الرئيسي لدعم الخطط الاستراتيجية فهي موجهه بشكل أكبر لتطوير الدولة ودفع رواتب الموظفين منهم المواطنين وتامين معيشتهم بشكل مرفه فهي تأمن بذلك الامن الاقتصادي والامن المجتمعي مما يحافظ على الاستقرار العام بالدولة. وبهذا المنطلق لا يمكن وضع خيار التنويع الاقتصادي كرفاه وانما كضرورة قصوى ف مع التقلبات السياسية والأمنية بالمنطقة خاصه مع الدول الجارة الا وهي إيران والتوترات المستمرة بخصوص روسيا تجعل الاعتماد على البترول والغاز بشكل تام خيار غير واقعي. فالانتقال الى التنوع الاقتصادي يكون تكيفاً استراتيجياً لتقليل الضرر بالدول المعتمدة على النفط والغاز لتلبية احتياجات رعاياها وتوفير المستوى الاجتماعي المطلوب. فالتركيز على الإنفاق على قطاعات التمويل والخدمات اللوجستية والسياحة والتكنولوجيا للحفاظ على إيراداتها وإظهار ازدهارها المعاصر أصبح امر واجب التعامل معه.

تتألف المكونات الرئيسية لهذه الخطة ذات المرحلتين من صناديق الثروة السيادية، والمشاريع الضخمة، والاستثمارات الدولية الخارجية. وقد مكّن هذا الخليط الحكومات من استخدام عائدات الموارد لتقديم المساعدات لمواطنيهم وتوسيع استثمارات الدول في الخارج قبل الداخل. ومن هذه الصناديق: صندوق الاستثمارات العامة السعودي، وجهاز أبو ظبي للاستثمار، وجهاز قطر للاستثمار. وتساهم هذه الصناديق في استقرار الميزانيات، وتمويل التنمية، وتعزيز القوة الناعمة.(Antwi-Boateng & Al-Hashemi, 2021). [13]كما أن استثماراتها في الموارد العالمية تُنوّع مصادر دخلها، وتربط دول الخليج بالتمويل والسياسات الدولية، مما يعزز مصداقية وحرص مراكز القيادة الحاكمة محلياً ودولياً." تُعدّ الصناديق السيادية أداةً رئيسيةً لإدارة الفوائض المالية في الدول الغنية بالموارد، إذ تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على العوائد النفطية المتقلبة"[14](Megginson & Fotak, 2015). ذلك

[13] Antwi-Boating, O., & Al-Hashemi, A. (2021). The emergence of the UAE as a global soft power: Current strategies and future challenges. *Economic and Political Studies, 10*(2), 1–20. https://doi.org/10.1080/20954816.2021.1951481

[14] Megginson, W. L., & Fotak, V. (2015). Rise of the fiduciary state: A survey of sovereign wealth fund research. Journal of Economic Surveys, 29(4), 733–778. https://doi.org/10.1111/joes.12043

هي اداه فعاله وذراع مهم لتجنب الصدمات الاقتصادية وعند الاستثمار بطريقه استراتيجية مهمه تتم تحويل العائدات النفطية المؤقتة الى أصول كبرى تحميل الدول من التقلبات الاقتصادية وتوفر سيوله اضافيه للدول.

بينات عن حجم اصول الصناديق الاستثمارية:

الصندوق	السنة	حجم اصول الصندوق
صندوق استثمارات العامة السعودي	2022	594مليار دولار امريكي [15]
جهاز ابو ظبي للاستثمار	2022	697 مليار دولار وهي الرابعة عالميا [16]
جهاز قطر للاستثمار	2022	461 مليار دولار امريكي[17]

تصور مزيج المملكة العربية السعودية ورؤية 2030 في رؤيتها بين الاقتصاد والسياسة. و تم ربط طرح شركة أرامكو الضخمة 1.5% إن الأسهم وهذه الحركة لخصخصة اضخم شركة بترول في المنطقة يُنظر إلى الاكتتاب العام الأولي لأسهم شركة «أرامكو السعودية»، الذي تم الإعلان عنه في إطار رؤية 2030، كخطوة استراتيجية تهدف إلى تحويل جزء من الثروة النفطية إلى رأسمال مالي يُمكّن من تمويل مشاريع تنموية وتنويع مصادر الدخل بعيدًا عن الاعتماد على النفط، مما يساهم في تقليل المخاطر الاقتصادية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط وتعزيز الاستدامة المالية للدولة (The Saudi Aramco IPO: Strategic Significance, 2020)[18]. ، وتوسيع صندوق الاستثمارات العامة حيث ساهم مساهمات كبرى بالاقتصاد السعودي مثل زيادة الوظائف والتوظيف وأيضا دعم المجتمع والشركات الناشئة أسهم بشكل فعال في زيادة التوظيف ودعم الصناعات الناشئة، مما يعزز الاستقرار المالي ويقلل الاعتماد على النفط

[15] صندوق الاستثمارات العامة. (2022). *أصول صندوق الاستثمارات العامة تتجاوز 2.23 تريليون ريال سعودي في عام 2022*. صحيفة السعودية. https://www.saudigazette.com.sa/article/634779

[16] Argaam. (2025). أصول جهاز أبوظبي للاستثمار ترتفع إلى 697.86 مليار دولار وتحافظ على ترتيبها الرابع عالميًا. Argaam. https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1526249

[17] Argaam. (2025). *World's top sovereign wealth funds: Qatar Investment Authority assets around $461 billion in 2022*. Argaam. https://www.argaam.com/en/article/articledetail/id/1613419

[18] The Saudi Aramco IPO: Strategic Significance. (2020, January 16). *Institute for National Security Studies (INSS)*. https://www.inss.org.il/publication/the-saudi-aramco-ipo-strategic-significance/

كعامل نمو وحيد (الشهري, 2022)[19]. ، وإطلاق مشاريع عملاقة مثل نيوم فينظر الى مدينة نيوم انها احد اهم محطات رؤية 2030 للمملكة العربية السعودية من خلال من خلال جذب الاستثمارات العالمية، وتعزيز القطاعات التكنولوجية والبيئية، وابتكار نماذج جديدة للمدن الذكية التي تجمع بين التخطيط الحضري المتقدم والقدرة على تحفيز النمو الاقتصادي طويل الأجل (Yusuf & Abdulmohsen, 2022)[20]. في الواقع، تُحافظ هذه المشاريع التنموية الاقتصادية في التركيز على استدامة هذا النوع من الاصول والهدف منه يكون اتاحة مجال للمشاركة السياسة بالرؤية الوطنية للدولة من خلال ادماج التكنوقراط ورجال الاعمال الفئات الاجتماعية الفاعلة فهذا النوع من التطور الاقتصادي لا يعني تغيير سياسات الدولة الاقتصادية ولكن جعلها اكثر مرونة لدخول لا عبين اوسع واعطاء مجموعه اوسع للنفوذ الاقتصادي لزيادتة و المشاركة المجتمعية وهذا ما يؤدي الى حفظ استقرار الدولة استمرارية العلاقة الإيجابية بين المجتمع والراعي.

وبالمثل، روية الامارات 2021 والروية المئوية للأمارات يجسدون حراك اقتصادي مستقبلي للدولة. ويُجسّد صعود امارة دبي كمركز تجاري وسياحي ومالي جدوى السياسات الليبرالية في بيئة أعمال جاذبة هذا النجاح مرتبط بأيمان القيادة بالرؤية، إنشاء المناطق الحرة التي تسمح بالملكية الأجنبية الكاملة، الإصلاحات القانونية والتشريعية الداعمة للأعمال، وتطوير قطاعات جديدة مثل النقل، التجارة، السياحة، والخدمات المالية، مما وضع دبي في طليعة المدن الاقتصادية العالمية(Mishrif & Kapetanovic, 2018)[21] . ، إلى جانب نظام سياسي مركزي. ويساهم انفتاحها على رأس المال والنشاط التجاري في خلق فرص استثمارية جديدة، وفي الوقت نفسه يُشير إلى طموحات القيادة التحديثية للأمارات كافة.

أتاح توسيع قطر لقطاع الغاز الطبيعي المسال للبلاد مزيدًا من الحرية المالية والنفوذ السياسي. فمثلا توجهت دولة قطر الى العقود طويلة الامد في الأسواق العالمية للطاقة، تلعب الاتفاقيات طويلة الأمد لعقود الغاز الطبيعي المسال (LNG) دورًا محوريًا في تأمين استمرار التزويد والاستثمارات الرأسمالية في مرافق الإسالة والبنى التحتية، وتساعد موردي الغاز مثل قطر على ضمان طلب طويل المدى وتحقيق استقرار العائدات الاستثمارية على الرغم من التطورات المتسارعة في التجارة الفورية والمرنة للغاز الطبيعي المسال . (Xia, 2023)[22]. وتستثمر الحكومة هذه العائدات في تمويل برامج رعاية اجتماعية مهمة وتنويع النشاط الاقتصادي، فقد استثمرت في موقعها الاستراتيجي كحلقة وصل بين الشرق والغرب للغاز المسال، وتعزيز قوتها الناعمة من خلال المشاركة في الفعاليات الرياضية الدولية ورعايتها فركزت على الدبلوماسية الرياضية والاستثمار الضخم بالأعلام مثل شبكة الجزيرة الإخبارية، والفعاليات الثقافية قد ساهمت هذه الأمور بوضوح صورتها الدولية وتعزيز الحضور الخاص بالدولة على الصعيد الدولي (James, 2021; Al-Hassanat,

[19] الشهري، أ. (2022، 15 فبراير). قراءة في استراتيجية صندوق الاستثمارات PIF. الاقتصادية .
https://www.aleqt.com/2022/02/15/article_2262891.html

[20] Yusuf, N., & Abdulmohsen, D. (2022). *Saudi Arabia's NEOM project as a testing ground for economically feasible planned cities: Case study*. *Sustainability, 15*(1), 608. https://doi.org/10.3390/su15010608

[21] Mishrif, A., & Kapetanovic, H. (2018). *Dubai's model of economic diversification*. In Economic Diversification in the Gulf Region (Vol. II, pp. 89–111). Springer.

[22] Xia, X. (2023). *Value of long-term LNG contracts: A theoretical and empirical study. Frontiers in Earth Science*. https://doi.org/10.3389/feart.2022.1058592

(2022 [23]. وقد عززت هذه الإجراءات العلاقة بين النمو الاقتصادي والحكومة والاستقلال القرار السياسي للدولة ووضوح توجهها الاستراتيجي.

وعليه فان دول الخليج الثلاثة تقوم استراتيجياتها الاقتصادية لدول الخليج على مجموعه من العوامل المتشابكة. وبالتالي، فإن الاستراتيجيات الاقتصادية لدول الخليج تتحدد بعوامل عدة، منها طلب السوق، والاستقرار السياسي، وتوطيد استدامة النفوذ المؤسسي.

السياسة الخارجية

تُوظّف دول الخليج سياستها الخارجية في المقام الأول لخدمة مصالح دولها بالمقام الأول. ويُظهر هذا كيف يغتنم القادة التحالفات الدولية لكسب ثقة مواطنيهم ومجتمعاتهم المحلية مثلا لنأخذ دولة قطر كمثال " سياسة قطر في الانفتاح على المنظمات الدولية، واستضافة المؤتمرات الكبرى، واستثماراتها في الرياضة والإعلام لتعزيز صورتها الدولية، أو استراتيجية الإمارات في الشراكات الاقتصادية والتكنولوجية مع الغرب لتعزيز الاقتصاد الوطني وبناء الثقة الشعبية (Antwi-Boating & Al-Hashemi, 2021)24 ، فصغر عدد السكان في هذه الدول يساعد على الوصول للمواطنين بشكل أسرع وأكبر ومن هنا تبني الثقة بين الحكومة وبينهم ويكون هناك تغذية راجعه سريعة فتصل مباشرة لأصحاب المصلحة من المواطنين او أصحاب الشأن من الحكومات ، ووفرة النفط، والموقع الاستراتيجي على طول طرق الملاحة البحرية الرئيسية، ممالك الخليج على ابتكار سياسات خارجية مرنة. ولا تقتصر هذه السياسات على الأمن فحسب، بل لتشكيل الصورة الخارجية للدولة، وتعزيز التماسك الوطني بين فئات المجتمع الواحد فهو دور متعدد الابعاد للسياسات الاقتصادية والعلاقات الخارجية للدول.

يشير انفتاح الدبلوماسية والعلاقات الخارجية إلى أن صناعة القرار فعال وذو رؤية مستقبلية، ويحول الاحترام الخارجي إلى مصداقية داخلية. 25يسعى حكام الخليج إلى إثبات أن دورهم في تحقيق الاستقرار العالمي والاقليمي وضمان استقرار اسواق الطاقة مهم وله مردود ايجابي لا يمكن الاستغناء عنه من خلال التحالف مع دول مؤثرة وعظمى، لا سيما الولايات المتحدة والصين والدول الأوروبية، فتظهر هذه التحالفات الاستراتيجية قدرة هذه الدول على الموازنة بين جيرانها إقليميا وبين القوى العظمى الدولية وموقعها المميز.

أظهرت السياسة الخارجية السعودية، بعد عام 2015، اهتمام المملكة وارتباطها الوثيق بالأهداف الدولية والسياسية الخارجية. ففي عام 2015 قررت الانخراط عسكرياً في اليمن فقد قامت بتحالف عسكري عربي لدعم حكومة اليمنية ضد الحوثي، فنستطيع تحديد دوافع المملكة من التدخل بحرب اليمن فهي رسالة اقليمية ودولية ان المملكة لديها القوة العسكرية لإيقاف اي تهديد من الممكن ان يكون قريب عند حدودها فهو ايضا يعتبر الدفاع عن الاستقرار الجيوسياسي. بالنظر الاعمق للتوجهات وعليه ممكن ربط طموح المملكة العربية السعودية بإظهار قوتها وإدارة ثرواتها الاقتصادية لها رابط قوي بقدرتها العسكرية وطموحها بان تقرر تنفيذ خطوات بالسياسة الخارجية

[23] Al-Hassanat, R. A. (2022). *The impact of soft power on foreign policy: The State of Qatar as a model 2011–2021* (Master's thesis). Al-AlBayt University.

[24] Antwi-Boating, O., & Al-Hashemi, A. (2021). *The emergence of the UAE as a global soft power: Current strategies and future challenges*. Economic and Political Studies, 10(2), 1–20. https://doi.org/10.1080/20954816.2021.1951481

[25] عبد الله، غ. (2014). *صناعة السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة*. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

مع الاخذ بالاعتبار أي اعتداء على مصالحها الداخلية كانت او الخارجية(Megginson & Fotak, 2015) .[26] في نفس الوقت واتخذت موقفاً حازماً غير متوقع اتجاه الجمهورية الإيرانية ودولة قطر. ففي 2017 قامت السعودية بقيادة مقاطعه مشتركه بين الامارات والبحرين ومصر ضد دولة قطر حيث ان موقف المملكة العربية السعودية من دولة قطر لا يمكن فهمه فقط في إطار الخلافات السياسية الآنية، بل في سياق أوسع يتعلق بإدارة النظام الإقليمي الخليجي وتوازن القيادة داخله .ويشير إلى أن السعودية نظرت إلى السياسة الخارجية القطرية المستقلة، ولا سيما استخدام الإعلام والتحالفات الدولية المتنوعة، على أنها تحدٍ مباشر لمفهوم الانضباط السياسي داخل مجلس التعاون الخليجي [27](Roberts, 2017) .تهدف هذه التحركات إلى تعزيز الشعور بالفخر الوطني وان المملكة لديها سلطة وسياسه منفصلة والتركيز ان قدرة السعودية وقوتها يجب ان تظهر للعالم والمنطقة. كما سعت إلى توحيد الهوية الوطنية وإضفاء على في فترة تولي محمد بن سلمان. إلى جانب ذلك، شاركت السعودية في منظمات دولية متعددة الأطراف، مثل مجموعة العشرين، فهذا يعتبر تحرك كبير للمملكة العربية السعودية انضمامها لقمة العشرين تأكيد ان لها دور فاعل بالاقتصاد العالمي فهي الاقتصاد الوحيد بالوطن العربي المنظم لاتحاد العشرين وهذا اعتراف دولي ان المملكة لها وزن اقتصادي ضخم في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ككل. ولم تكتف المملكة فقط بالانضمام وانما دعت الى اقامة قمة ال 20 سنة 2020 داخل المملكة العربية السعودية مما ساهم في بناء صوره ايجابيه لها في المجتمع الدولي فهي الان شريك استراتيجي موثوق في ادارة وحل التحديات الاقتصادية العالمية خاصه بعد احداث كوفيد 2019، ودعم الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في إطار رؤيتها 2030.

تستخدم دولة الإمارات العربية المتحدة القوة الناعمة بهدف تحديد كيفية نظر الدول الأخرى إليها وعكس صورة متفردة دوليا. وتسهم سياستها الخارجية في إبراز قوتها واستقلاليتها فقد استخدمت التعليم والبحث العلمي فهي من أوائل الدول التي قامت بتطوير فكرة مسبار الامل والبحث في الفضاء عن إجابات علمية ففي عام 2020 اطلقت هذه المبادرة ولكنها بنت على تطلعات من اماره دبي ففي عام 2014 اطلاق برنامج الامارات للفضاء وتدريجيا تم تطوير هذه الخطة الى اختيار روا فضاء إماراتيين الى الوصول الى اطلاق مسبار الامل الى المريخ وهذا انجاز عربي واسلامي ضخم حيث" يوفر مسبار الأمل، من خلال مهمته الاستكشافية، أول دراسة شاملة لغلاف المريخ الجوي على مدار سنة مريخية كاملة، ما يمكّن العلماء من فهم أفضل لديناميكيات مناخ الكوكب وفقدان الغلاف الجوي".
[28](Emirates Mars Mission, 2020, para. 1) . وعند النظر بالجانب الاخر فتقوم الامارت العربية بتقديم الدعم السخي وللمساعدات

الإنسانية، فضلاً عن دعمها للمبادرات التكنولوجية، والاستثمارات في التكنولوجيا الطبية والدبلوماسية البيئية. وتُعد الإمارات دولة متوازنة ذات رؤية مستقبلية، إذ تشجع ثقافتها من خلال الدبلوماسية الثقافية والمؤسسات الإبداعية مثل إكسبو 2020، والمؤسسات التي تقدم

[26] Megginson, W. L., & Fotak, V. (2015). Rise of the fiduciary state: A survey of sovereign wealth fund research. Journal of Economic Surveys, 29(4), 733–778. https://doi.org/10.1111/joes.12043

[27] Roberts, D. B. (2017). *Qatar: Securing the global ambitions of a city-state*. Hurst Publishers.
[28] Emirates Mars Mission. (2020). *Emirates Mars Mission – Hope Probe | Space Missions, Initiatives.* UAE Space Agency. https://space.gov.ae/en/about-us/initiatives-and-projects/initiatives-and-projects-listing/emirates-mars-mission-hope-probe/

أفكاراً مبتكرة مثل متحف اللوفر أبو ظبي الذ تم افتتاحه في عام 2017. ولها أيضاً أثر إيجابي على الهوية العالمية، والاستقرار، والحفاظ على التجانس المختلف بين المواطنين والمقيمين من كل دول العالم على ارضها.

أما دولة قطر كان تركيزها على استخدام ذكاؤها بالقوة الناعمة، وذلك من خلال الوساطة السياسية فلها مواقف عدة والتأثير الإعلامي والرياضة. فعلى سبيل المثال، فقد بدأت تقريبا بجهود الوساطة منذ ما يقارب ال 25 سنه، فقد تبنت بالبداية القضايا الخاصة بالشرق الأوسط وتوسعت لاحقا لملفات إقليمية ودوليه ابرزها ملف النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي وغيرها من القضايا الإقليمية والدولية "لقد تبنّت دولة قطر منذ أواخر القرن العشرين سياسة خارجية تعتمد بشكل رئيسي على الوساطة والدبلوماسية الوقائية كأداة أساسية في التعامل مع النزاعات الدولية، مستفيدة من حيادها النسبي وموقعها الجيوسياسي لتعزيز مكانتها الدولية وتحقيق الاستقرار في بيئات إقليمية مضطربة" (المهندي، 2023, ص15)[29] . ,أيضا قامت دولة قطر باستضافت بطولة كأس العالم لكرة القدم كأول دوله عربيه على مستوى العالم تقوم بتنظيم عالمي رياضي على هذا المستوى سنة2022 ، ولكن من خبره سياسية هناك فرصة لدولة قطر للاستحواذ على الخطاب العالمي وفتح مجال للتعاون الدولي والدعم الدولي من قبل قادة العالم ورفع تقدير الدولة وزيادة وزنها استراتيجيا وسياسيا فهذه الخطوة تساعد لبناء ايضا هويه على مستوى دول العالم والجميل ان دولة قطر قامت بربط خطتها التنموية مع تطوير الخطة لكاس العالم 2022، ما يُشير إلى كيفية توظيفها للاستثمارات في تطوير البنية التحتية فعندما قررت قطر استضافت كاس العالم قبل اكثر من 10 سنوات من البطولة جهزت رؤيتها الوطنية لتكون ملاصقة لتطوير الدولة والوصول بالهدف فكانت ذكيه باستثمار قدراتها و جعل ملف المونديال يقود رحله مميزة لتطوير الدولة والبنية التحتية ، كما يُساهم في تعزيز مكانتها وتعريف العالم بها بطرق مختلفة. جعلت اسم قطر مختلف بين جيرانها على مستوى دولي ومحلي.

الرمزية والخطاب السياسي

الخطاب السياسي المتبع في الرؤى الاستراتيجية "يعمل الخطاب السياسي كإطار تفسيري يُنظّم فهم الفاعلين الاجتماعيين للأهداف العامة، ويُنسّق التوجهات الاستراتيجية من خلال صياغة مفاهيم مشتركة حول المستقبل، مثل التقدم، والتحول، والاستدامة.[30] (Hajer, 1995, p. 44) ووعليهُ يتم ربط مفاهيم الهوية والأيديولوجيا في خطط النمو. تكشف هذه الاستراتيجيات عن توقعات القادة في مجالات العلوم، والتكنولوجيا، والاقتصاد، والثقافة. وتتمحور الخطط حول مواضيع مثل الابتكار والاستدامة، والمرونة، والمجتمع، والقيادة. وبهذا النهج يعتمد الخطاب السياسي للقيادة على توجيه القيادة لرسم اليه التطوير والازدهار ورحلة التنمية المنشودة. فصورة القيادة تكون بأحد أفضل حلتها عندما يكون القائد هو الموجه ويرتبط اسمه بالإنجاز الأعلى لخطط دولته ورعاية شعبه ورفع وزن دولته محليا ودوليا. ولكن يجب ان يقدم هذا الخطاب على ان يكون ملاصق لتطلعات الشعب وتطلعات الفاعلين فهذا يحقق التفاعل المطلوب بين النمو الاقتصادي وأيضا الاستقرار الاجتماعي المرجو.

فعند الاطلاع على الخطاب السياسي الخاص بالمملكة العربية السعودية 2030 مشروعًا طموحًا يعكس صعود ولي العهد الأمير محمد بن سلمان ان يكون قائد مسيرة وهدف التغيير الوطني الطموح. وترتكز الرؤية على " على ثلاثة محاور رئيسية هي :مجتمع حيوي،

[29] المهندي، م. ع. ا .(2023). *دور الوساطة في التعامل مع الأزمات الدولية: الوساطة القطرية نموذجًا* (أطروحة ماجستير). جامعة قطر.
[30] Hajer, M. A. (1995). *The politics of environmental discourse: Ecological modernization and the policy process*. Oxford: Oxford University Press.

واقتصاد مزدهر، ووطن طموح، وتهدف من خلالها إلى بناء نموذج تنموي شامل يعزز جودة الحياة، وينوّع مصادر الدخل، ويرفع كفاءة الأداء الحكومي بما يحقق التنمية المستدامة (رؤية السعودية 2030، 2016[31]) فقد كانت الرؤية اداه أيضا لاعادة صياغة الهوية الوطنية من خلال تعزيز مفاهيم الوطنية والاعتزاز بما تقوم به المملكة والموروث الثقافي المتجذر فيها ، ومن ناحية دينية قامت الرؤية الى تصدير ان المملكة تبنت توجه مختلف معتدل لتطبيق الشريعة الإسلامية، وعملت على تطوير مكنونات الشباب والاستثمار فيهم، وهذا اعتراف ان التوجه الجديد بالرؤية المستقبلية نعم تقوده الحكومة ولكن المجتمع هو عامل فاعل للتغيير والتغيير جاء أيضا طلب لتلبية احتياجات المجتمع وحاجاته. كما تؤكد الرؤية على التوازن بين الحفاظ على الأصالة والانفتاح على الابتكار، والجدير بالإشادة ان المملكة قامت برسم خطة التركيز على الهوية الوطنية للفرد السعودي وجعلتها متوافقة مع التوجه الإسلامي المعتدل لأنه الركيزة والمشرع للقيم العميقة للمملكة فاستطاعت ان تقوم بدمج التوجهين الذين لسنوات كان التوجه الغربي يطال المملكة العربية السعودية ان تقوم بالتخلي على الدين من اجل الانفتاح ولكن قدمت المملكة نموذج مدمج للخصوصية الدينية التي تحتو عليها المملكة لجميع المسلمين و التطوير والتحسين المرجو. مشروع التحديث اصبح هدف استراتيجي تنادي به القيادة، حيث يصبح التقدم الوطني مرتبطًا بخطاب الاعتزاز والأمل والاعتدال الذي تطرحه الرؤية.

وعلى نحو مماثل، تدمج رؤية الإمارات 2071 بين التقاليد الوطنية واستشراف المستقبل، مقدمة أفقًا استراتيجيًا يمتد لمئة عام" ترتكز رؤية الإمارات على بناء دولة متحدة طموحة، واقتصاد تنافسي قائم على المعرفة، ونظام تعليمي رفيع المستوى، ورعاية صحية بمعايير عالمية، وبيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة، ومجتمع متلاحم يحافظ على هويته، بما يضمن تحقيق تنمية شاملة ومستدام" (حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، 2010[32]) فهذه الرؤية تقدم على انها حامية للإرث الثقافي وصانعة لمسار المستقبل لسكان الامارات في آنٍ واحد وتقاد بفكر قيادي واعي لهذه الأهداف والاندماجيات فهي تعكس قصة القيادة وطموحها. ويعزز هذا وضع الدولة والحكومة بعيون مواطنيها انها تأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم المستقبلية مع الإبقاء على الثقافة الأصيلة العربية الخليجية التي تميزهم وهذا يلبي احتياجات المجتمع ويزيد ثقته بالقيادة.

وفي السياق ذاته، تم تطوير رؤية قطر الوطنية على انها رؤية قائمه على 4 ركائز اساسيه "تقوم رؤية قطر الوطنية 2030 على أربعة ركائز مترابطة :التنمية البشرية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البيئية، وتهدف من خلالها إلى تحويل دولة قطر إلى مجتمع متقدّم قادر على تحقيق التنمية المستدامة مع الحفاظ على التوازن بين النمو الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، وحماية البيئة" (رؤية قطر الوطنية 2030، 2008) [33]. وعند الاطلاع على توجه الخطاب السياسي بخصوص الرؤية تجد ان القيادة تأخذ موقف إيجابي من فكره التقدم القائم على احترام العادات والتراث القطري والتقدم الذي تطمح له الدولة. فالتوجه ان تكون دوله جاذبه اقتصاديا واجتماعيا وهذا يتجلى في كاس العالم 2022 حين قامت دولة قطر بتنظيم " أفضل نسخه كاس عالم" فقد استطاع العالم الحضور والاطلاع على الثقافة المحلية اليت كانت بارزه بتصميم الملاعب وهدأيه المشجعين بنفس الوقت كان منديال عائلي بجداره لن يتكرر فقد انفتحت الدولة

[31] رؤية السعودية 2030 .(2016) *رؤية المملكة العربية السعودية 2030*. الرياض: مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
https://www.vision2030.gov.sa

[32] حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة .(2010) *رؤية الإمارات 2021*. أبوظبي: مجلس الوزراء.
https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/uae-vision-2021

[33] رؤية قطر الوطنية 2030 .(2008) *رؤية قطر الوطنية 2030: خارطة الطريق للتحول الوطني*. الدوحة: مكتب الاتصالات الحكومية.
https://www.gco.gov.qa/ar/state-of-qatar/qatar-national-vision-2030/our-story/

على العالم، ولكن رحبت بالعالم ليرى قطر منفتحة وليست منسلخه عن عاداتها وتقاليدها وحضارتها العربية الأصيلة. تُظهر هذه النماذج أن الهدف السياسي الرئيسي هو تحويل التنمية إلى أداة لبناء رؤية وطنية مشتركة .فالرؤية تجمع بين تنفيذ المشاريع التنموية واهتمامات القيادة، مع التركيز على الاستدامة والمجتمع المتماسك كركيزتين أساسيتين لضمان استقرار طويل الأمد للدولة. ببساطة، التنمية ليست هدفًا اقتصاديًا فحسب، بل وسيلة لإعادة تشكيل المجتمع وتعزيز قدرته على التكيف والنمو بطريقة متوازنة ومستدامة.

الخاتمة:

نرى ان التنمية هي ارتباط وثيق بين التنمية الاقتصادية والسياسية والاغلب لا يمكن فصل الاثنان، فقرار الدول بفصل الاقتصاد عن السياسة والتنمية هو قرار غير واقعي ولا يمكن تحقيقه. عند التعمق في وضع الدول الخليجية الثلاث نجد ان العوائد التي تأتي من الطاقة " البترول والغاز الطبيعي" اوجدت وفره ماليه تجعل الحكومات قادرة على تحقيق ووعودها التنموية وتؤخذ بعين الاعتبار احتياج المجتمع والدولة. وعليه قامت الحكومات بالنظر الى خطط إصلاحية للاقتصاد والمجتمع والتركيز على توفير خطط استراتيجيه من مصادر أخرى اقتصادية والتركيز على البنية التحتية والعمران بوقت واحد ضمن خططها للتنمية وعند تحقيق كل هذا تتحقق الإصلاحات المطلوبة لتعزيز صوره الدولة لدى المواطن وزيادة الثقة بينها وبين القائد.

وعند دراسة مسارات السياسة التنموية بالدول الخليجية لا يكون المحرك الرئيسي هو توفر المال او المورد او عدم توفره، ولكن التوجه السياسي يلعب دورا في عملية إدارة هذه الموارد. فالنمو الاقتصادي المرجو داخليا او خارجيا القوة الناعمة وصوره الدولة وضع الدولة اقليما وعالميا تؤثر بشكل مباشر بطريقه الأهداف والرؤية التي يتبعها القائد لتحقيق أهدافه الاستراتيجية. وعند التعمق بهذه النقطة نجد الحوارات والخطابات السياسية والرسائل التي يرسلها الحكام بالدول الثلاثة الى مواطنيهم تساعد في بناء صوره اعم ومستقبليه لتطور الدولة، وهنا يتجلى ودور القائد ان يكون المحرك الأساسي للهدف ويتابع تحقيقه للأجيال الحالية والمستقبلية. فالتفاهم بين الدولة والمجتمع والدور الذي تسعى الدولة الى لعبة على المستوى المحلي والإقليمي لاستمرار تميزها.

المراجع:

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة .(2010). رؤية الإمارات 2021 .أبوظبي: مجلس الوزراء. استرجع من https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/uae-vision-2021 :

رؤية قطر الوطنية 2030 .(2008). رؤية قطر الوطنية 2030: خارطة الطريق للتحول الوطني .الدوحة: مكتب الاتصالات الحكومية. استرجع من https://www.gco.gov.qa/ar/state-of-qatar/qatar-national-vision-2030/our-story/ :

رؤية السعودية 2030 .(2016). رؤية المملكة العربية السعودية 2030 .الرياض: مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. استرجع من : https://www.vision2030.gov.sa

المهندي، م. ع. ا .(2023). دور الوساطة في التعامل مع الأزمات الدولية: الوساطة القطرية نموذجًا (أطروحة ماجستير). جامعة قطر.

عبد الله، غ .(2014). صناعة السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة .مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

الشهري، أ. (2022، 15 فبراير). قراءة في استراتيجية صندوق الاستثمارات PIF. الاقتصادية .استرجع من : https://www.aleqt.com/2022/02/15/article_2262891.html

صندوق الاستثمارات العامة. (2022). أصول صندوق الاستثمارات العامة تتجاوز 2.23 تريليون ريال سعودي في عام 2022 . صحيفة السعودية .استرجع من https://www.saudigazette.com.sa/article/634779 :

Argaam. (2025). أصول جهاز أبوظبي للاستثمار ترتفع إلى 697.86 مليار دولار وتحافظ على ترتيبها الرابع عالميًا . Argaam. استرجع من https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1526249 :

Argaam. (2025). World's top sovereign wealth funds: Qatar Investment Authority assets around $461 billion in 2022. Argaam. استرجع من https://www.argaam.com/en/article/articledetail/id/1613419 :

المراجع الإنجليزية:

Al Hassanat, R. A. (2022). The impact of soft power on foreign policy: The State of Qatar as a model 2011–2021 (Master's thesis). Al AlBayt University.

Almousa, K., & Al Adeem, K. (2023). Empirically investigating the perception of value added tax in Saudi Arabia. Saudi Journal of Economics and Finance, 7(4), 232–238. https://doi.org/10.36348/sjef.2023.v07i04.004

Antwi Boating, O., & Al Hashemi, A. (2021). The emergence of the UAE as a global soft power: Current strategies and future challenges. Economic and Political Studies, 10(2), 1–20. https://doi.org/10.1080/20954816.2021.1951481

Burke, T. (2021). Stability from chaos in the Middle East. University of Exeter Press.

Darjein, J. (2021). The path towards a green Gulf: Review and analysis of the evolution of Saudi Arabia, Qatar, and UAE climate change positions. Carbon & Climate Law Review, 15(4), 313–341. https://doi.org/10.21552/cclr/2021/4/7

Diwan, K. (2021). Religious associations in Qatar and the UAE: Competing soft power in Islamic politics. International Affairs, 97(4), 945–963. https://doi.org/10.1093/ia/iiab083

Faust, L. (2016). International relations in the Middle East. Oxford University Press.

Galano, E. N., & Farag, D. (2014). Mapping and interpreting a decision-making framework for implicit governance theory in Gulf countries. International Journal of Cross Cultural Management, 1, 73–99. https://doi.org/10.1177/1470595814561700

Hajer, M. A. (1995). The politics of environmental discourse: Ecological modernization and the policy process. Oxford: Oxford University Press.

Hertog, S. (2017). The political economy of distribution in the Middle East: Is there scope for a new social contract? World Development, 99, 39–49. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2017.07.017

Megginson, W. L., & Fotak, V. (2015). Rise of the fiduciary state: A survey of sovereign wealth fund research. Journal of Economic Surveys, 29(4), 733–778. https://doi.org/10.1111/joes.12043

Miller, R., & Verhoeven, H. (2019). Overcoming smallness: Qatar and the UAE and strategic repositioning in the Gulf. International Politics, 57(1). https://doi.org/10.1057/s41311-019-00180-0

Mishrif, A., & Kapetanovic, H. (2018). Dubai's model of economic diversification. In Economic Diversification in the Gulf Region (Vol. II, pp. 89–111). Springer.

Roberts, D. B. (2017). Qatar: Securing the global ambitions of a city-state. Hurst Publishers.

Saito, J. (2018). Fiscal structure of the United Arab Emirates and the introduction of value added tax. Middle East Review, 5, 121–133. https://doi.org/10.24765/merev.Vol.5_121

Ulrichsen, K. (2013). The insecure Gulf: The end of certainty and the transition to the post-oil age. In Gulf Transitions (Vol. 49, pp. 278–295). Routledge. https://doi.org/10.5860/choice.49-4136

Xia, X. (2023). Value of long term LNG contracts: A theoretical and empirical study. Frontiers in Earth Science. https://doi.org/10.3389/feart.2022.1058592

Yusuf, N., & Abdulmohsen, D. (2022). Saudi Arabia's NEOM project as a testing ground for economically feasible planned cities: Case study. Sustainability, 15(1), 608. https://doi.org/10.3390/su15010608

Emirates Mars Mission. (2020). Emirates Mars Mission – Hope Probe | Space Missions, Initiatives. UAE Space Agency. استرجع من: https://space.gov.ae/en/about-us/initiatives-and-projects/initiatives-and-projects-listing/emirates-mars-mission-hope-probe/

The Saudi Aramco IPO: Strategic Significance. (2020, January 16). Institute for National Security Studies (INSS). استرجع من: https://www.inss.org.il/publication/the-saudi-aramco-ipo-strategic-significance/

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار التاسع – العدد الثامن والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2026م
www.ajsp.net

"International Interests and Their Impact on Development"

Researcher:
Khadija Ahmed Al-Bouhliqah

Abstract:

The political economy of the Gulf states represents a distinct model, shaped by political particularities and the abundance of rent-based revenues. An examination of the experiences of three Gulf countries (Saudi Arabia, Qatar, and the United Arab Emirates) reveals that development plans are not merely economic in nature; rather, they go beyond that to form an integral part of state governance aimed at ensuring political security and enhancing harmony among decision-making centers. From this perspective, national development visions in these countries have evolved into strategic tools used to manage economic, social, and political orientations, while guiding major projects to achieve the objectives of both leadership and society.

Political interests are not considered an obstacle, but rather a starting point for a distinct development path. In many cases, they serve as an organizing framework that drives the decision-making process and defines the boundaries of government intervention, thereby influencing the nature of developmental trajectories in each state. As states seek to achieve their development goals, they are often required to balance the economic requirements of development with the needs of political stability. This balance reflects the interdependence and harmony between development objectives and state interests.

The first section of this chapter aims to analyze the concept of political interests and their significance in the decision-making process by highlighting their role in shaping domestic public policies. It examines how political interests have influenced the formulation of the state's strategic orientations, whether in economic policies, major development projects, or even international relations. This study seeks to provide a deeper explanation and clearer understanding of the role political interests play in interpreting and directing development, particularly given the distinctive characteristics of the Gulf region. It is difficult to overlook the intersection between political interests and developmental ambitions in the Gulf context. While these states pursue growth and development, they simultaneously seek stability and the strengthening of their regional and international standing.

Keywords: Qatar – Kingdom of Saudi Arabia – United Arab Emirates – Economy – Politics – Soft Power – Foreign Policy – Development.